

حالات عسيرة: النزوح الداخلي في تركيا وبورما والجزائر

بقلم: روبرتا كوهين

لا تستطيع المنظمات الإنسانية الدولية أن تصل بالعون إلى النازحين داخلياً في بعض البلدان.

تركيا: الضغوط الإقليمية

تعرض عدد يتراوح بين نصف مليون ومليونين من الأكراد للطرد قسراً من ديارهم في نطاق حملات الحكومة التركية لمناهضة المتمردين واقتلاع جذور أي تأييد «لحزب العمال الكردستاني». والواقع أن هذا الحزب قد قام هو الآخر بالاعتداء على المدنيين وقتل بعضهم وساهم في نزوح من نرح منهم، ولكن العمليات الحكومية كانت السبب الرئيسي في ذلك، إذ ورد أن الجيش التركي قد أجلى سكان ما يربو على ٣٠٠٠ قرية في الجنوب الشرقي من البلاد، منذ عام ١٩٩٢، وأحرق المساكن والحقول، وارتكب انتهاكات أخرى خطيرة أخرى لحقوق الإنسان ضد المدنيين الأكراد؛ فتكسدت مئات الآلاف في أحياء مؤلفة من الأكواخ خارج المدن الكبرى محرومين من المرافق الصحية اللازمة، والرعاية الصحية، ومؤسسات التعليم وفرص العمل.

وعلى الرغم من الوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها مراراً وتكراراً، فإنها لم تتخذ خطوات تذكر لتسهيل عودة الأكراد الذين طردوا قسراً إلى ديارهم، أو لمساعدتهم على الاستيطان في مناطق جديدة، أو لتعويضهم عما فقدوه من أملاك. كما أنها لا تسمح لأي جهة بتقديم المساعدة؛ فقد أغلقت المنظمة الإنسانية غير الحكومية الوحيدة

وعلى الرغم من أن تركيا وبورما تصوران المتمردين لديهما باعتبارهم من «الإرهابيين» وتتصدان لهم بالعمل العسكري، فإن المشكلات الأساسية مشكلات سياسية وتتطلب إجراء مفاوضات بشأن الحكم الذاتي أو غير ذلك من أشكال المشاركة في السلطة. وهذا شأن الجزائر أيضاً إذ تعتبر الحكومة الإرهابيين وحدهم مسؤولين عن أعمال العنف التي تؤدي إلى النزوح، ويحلو لها أن تتجاهل تأثير الدور الذي قامت به في هذا الصدد حين ألغيت انتخابات عام ١٩٩٢ التي كان من المتوقع أن تفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ كما أن تقاعسها عن حماية السكان من المذابح وأعمال العنف التي تلت ذلك كان من الأسباب الرئيسية للنزوح الداخلي.

وقد واجهت الجهود الخارجية المبذولة للتأثير في الحكومات الثلاث صعوبات تتمثل في عدم طلب تلك الحكومات أية مساعدات خارجية، وفي احتمائها بدرع السيادة الوطنية «المقدسة»؛ فبورما مثلاً لا تريد الإقرار بوجود مشكلة النزوح الداخلي في البلد، وتركيا تقلل كثيراً من حجم المشكلة وحدتها، مؤكدة أنها تستطيع حل المشكلة بنفسها، على الرغم من

الأدلة التي تثبت عكس ذلك. فكل منهما يحاول أن يخفي مدى مساهمة سياساته أو أفعاله في نشأة الصراع والنزوح؛

وفي حالة الجزائر، نجد أن التدخل الأجنبي معناه تكذيب ما تؤكد الحكومة من أنها لا تدخر سعيًا في رعاية المواطنين وأنها تسيطر على الموقف فيما يتعلق بأعمال العنف.

وقد عقد في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ مؤتمر في العاصمة الأمريكية واشنطن، تولى تنظيمه مشروع مؤسسة بروكينغز للنزوح الداخلي بالاشتراك مع اللجنة الأمريكية للاجئين، وقام فيه الخبراء الدوليون والمنظمات غير الحكومية بفحص محنة الأفراد النازحين داخلياً في البلدان الثلاثة السالفة الذكر، واقتراح بعض الاستراتيجيات الممكنة للتصدي لهذه الحالات العسيرة الثلاث^١.

قد يكون النازحون داخل أوطانهم في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية، وقد يستفيدون من الدعم الخارجي فوائد لا حصر لها، ومع ذلك فلا تكاد تتخذ أي خطوات أو توضع أي استراتيجيات للوصول إليهم. ولئن كان الصراع هو العامل الذي يحول دون ذلك في بعض الحالات، فإن ثمة حالات أخرى لا تطلب فيها الحكومات أي عون أو ترفض عموماً ما يقدم إليها منه. ويندر أن يرى مجلس الأمن أن مثل تلك الحالات تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين مما يبرر طلب الدخول.

وأهم الأمثلة على الحكومات التي نجحت في منع التدخل الدولي في مجتمعات النازحين داخلياً لديها حكومات تركيا وبورما والجزائر، وإن كانت الحال تختلف اختلافاً كبيراً في هذه البلدان الثلاثة. فالحكومة في كل من تركيا وبورما تعمدت إخراج النازحين من ديارهم حتى تقطع جميع الصلات الممكنة بينهم وبين حركات التمرد. أما النزوح في الجزائر فهو من النواتج الثانوية للصراع، أي الصراع الذي يدور أساساً بين الحكومة والجماعات الإسلامية المتمردة.

وينتمي النازحون في تركيا وبورما إلى طوائف الأقليات العرقية التي طالما عانت من سياسات الحكومات المتعاقبة الرامية إلى نبذهم وتهميشهم. وتعرضت الأقلية الكردية في تركيا التي تشكل نحو ٢٠ في المائة من السكان، منذ إنشاء الدولة نفسها، إلى محاولة إدماجهم في الدولة قسراً؛ فتعليم اللغة الكردية ممنوع، والإذاعة باللغة الكردية غير مشروعة، والقيود المفروضة على المطبوعات ووسائل الإعلام باللغة الكردية، وتعرض الأحزاب السياسية الكردية إما للحظر أو للمضايقات. أما في بورما فالأقليات العرقية تشكل ثلث عدد السكان أو أكثر من الثلث، وتضم طوائف الكارين، والمون، والشين، والشان، والروهينغيا، والكاشين، والكارين، وهي تعاني من النبذ سياسياً واقتصادياً، ومن القيود المفروضة على التعليم العالي، ومحاولة الإدماج في الثقافة البورمية. بل إن طائفة الروهينغيا محرومة من الجنسية البورمية، في حين يتعرض غير البوذيين للاضطهاد الديني.

لم تستطع اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها ممارسة عملها في تركيا

التي كان يُسمح لها بالعمل في جنوب شرق تركيا؛ ولم يُسمح بدخول أية منظمة غير حكومية دولية إلى تركيا. بل إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها لم تستطع العمل في تركيا، ولم ترد الحكومة على طلب فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون النازحين داخلياً، بزيارة البلد.

ومع ذلك فإن بعض سبل العمل ما تزال مفتوحة، فبعد أن رفضت الحكومة التركية عدة مرات دخول مقرري لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، سمحت في عام ١٩٩٨ بزيارة المقرر المعني بالتعذيب، والفريق العامل المعني بحالات

الاختفاء. وقد عزا البعض ذلك التغيير في موقف الحكومة التركية إلى الانتصارات العسكرية التي أحرزتها على « حزب العمال الكردستاني »، وإلى رغبتها في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ والواقع أن ضغط الاتحاد الأوروبي يمثل أحد سبل الضغط على تركيا لتحسين سياساتها ومعاملتها للأكراد. إذ رفض الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ طلب انضمام تركيا - مستنداً في بعض حيثياته إلى انتهاكات حقوق الإنسان - كما قرر البرلمان الأوروبي عدم تقديم المعونة الإنمائية إلى تركيا. وإزاء اهتمام تركيا بالانضمام إلى الاتحاد، فلا شك أنه يستطيع الإصرار على أن تتخذ تركيا خطوات معينة فيما يتعلق بالنزوح القسري. وقد سبق لتركيا القيام بالعديد من الإصلاحات اللازمة حتى تتمكن من الانضمام في عام ١٩٩٥ إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي.

كما تستطيع الهيئة البرلمانية لمجلس أوروبا، التي سبق لتركيا الانضمام إليها، أن تنهض بدور رقابي أشد صرامة فيما يتعلق بالنزوح القسري ودفع التعويضات والعودة. وقد أدت القضايا التي نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و« لجنة حقوق الإنسان » إلى إلزام تركيا بدفع نحو ٨٠٠ ألف دولار من التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكان معظمهم من الأكراد الذين دُمّرت مساكنهم وقراهم.

كما أن تركيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أنسب الهيئات الإقليمية لإيجاد الإطار السياسي اللازم لإجراء الحوار بين الحكومة التركية وقادة الأكراد؛ إذ يمكن للمنظمة المذكورة أن تقوم بالوساطة في المنازعات وأن ترسل بعثات لتخفيف حدة التوترات المحلية، وأن تعين بعض المراقبين الميدانيين. ورغم أن قرارات المنظمة لا تتخذ إلا باتفاق الآراء، فإن لديها إجراءاتها الخاصة للقيام بعمل ما من جانبها حين تتفاسد الحكومات عن التعاون معها. والمعروف أن النرويج، الرئيس السابق للمنظمة، والنمسا، الرئيس الحالي لها، قد قامت بدور بارز في لفت أنظار الأعضاء إلى حالات النزوح الداخلي في شتى أنحاء العالم. وقد أصبح هذان البلدان اليوم عضوين في اللجنة التنفيذية الثلاثية، ومن ثم يمكن حثهما على جعل المنظمة تنهض بدور أقوى إزاء قضية النزوح القسري وحقوق الأقلية الكردية.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا ترغب بصفة عامة في الضغط على تركيا على الصعيد الثنائي، فيما توافرت لديها الرغبة في تدعيم المبادرات المتعددة الأطراف داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ فقد ظلت الولايات المتحدة عقوداً تعتمد على تركيا، باعتبارها شريكاً استراتيجياً وعسكرياً، في المواجهة أولاً مع الاتحاد السوفيتي، وفي الآونة الأخيرة في العمليات العسكرية الجوية التي قامت بها ضد العراق، وباعتبارها جسراً يربطها بمنطقة

آسيا الوسطى. ولكن اتضاح زعزعة الاستقرار داخل تركيا دفع أعضاء الكونغرس وجهاز السياسة الخارجية إلى التشكيك في صحة منهج الولايات المتحدة. وحيناً لو قامت المنظمات غير الحكومية بالضغط على الولايات المتحدة لحملها على العمل، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إيجاد حل سلمي لقضية الأكراد، وعلى تدعيم مشاركة المنظمة المذكورة في رصد وتسهيل عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم.

وينبغي كذلك حث الأمم المتحدة ومؤسسات بريتن وودز المالية على النهوض بدور أقوى في هذا الصدد. وقد يكون من المفيد أن تحاول بعض المؤسسات، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي توسيع نطاق برامجها الإنمائية في الجنوب الشرقي (وهو أقل مناطق البلاد نمواً) وإنشاء مشروعات خاصة بالأكراد النازحين خارج المدن الكبرى، ومد يد العون في عمليات العودة. وحيناً لو طلب منسق إغاثة الطوارئ، الذي يمثل « الجهة المرجعية » بالأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، من الممثل/المنسق المقيم تقديم تقارير منتظمة عن أحوال النزوح وإدراج القضية في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة لوكالات الأمم المتحدة. ويُستحسن كذلك أن تعضد منظومة الأمم المتحدة طلب ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً لزيارة تركيا.

بورما (ميانمار): التركيز على المعونة الإنسانية

تعتبر سياسة النزوح القسري من السياسات التي تطبقها الحكومة العسكرية عمداً في بورما، لتحقيق أهداف ثلاثة: الأول هو تشتيت المناطق التي يمكن أن

تناوئ النظام الحاكم، والثاني هو قطع الروابط القائمة بين حركات التمرد للأقليات العرقية وبين المتعاطفين معها محلياً، والثالث هو تمهيد الطريق لتنفيذ مشروعات إنمائية واسعة النطاق. وهكذا قامت الحكومة على مدى السنوات العشر الأخيرة بإكراه مليون شخص أو أكثر على الخروج من ديارهم.

وقد اتسمت عمليات إعادة التوطين بالوحشية، وصاحبته أحداث الاغتصاب والسلب والنهب وإحراق الحقول ومصادرة الأراضي؛ وأما مناطق إعادة التوطين فكان معظمها يفتقر إلى مرافق البنية الأساسية وضرورات الحياة. كما كانت السلطات تجنّد كثيراً من المجندين للقيام بأعمال السخرة في مشروعات الطرق والسكك الحديدية والري أو للعمل « حمالين » لرجال الجيش. وانتهى الأمر

بالآلاف الذين حاولوا الهرب دون أن يتمكنوا من الوصول إلى حدود تايلند أو حدود البلدان الأخرى المجاورة (حيث تجمع ما يقرب من ٢٠٠ ألف من اللاجئين) بأن لجأوا إلى الاختباء في الجبال والغابات، وأصبحوا في أمس الحاجة إلى الطعام والمأوى والرعاية الطبية.

ولم تسمح الحكومة حتى الآن بزيارة منظمة العمل الدولية للبلاد، كما ظلت ترفض - على مدى السنوات الأربع الماضية - زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بميانمار والذي عينته لجنة حقوق الإنسان؛ بل ظلت ترفض زيارة المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مناطق الصراع. وقد اكتسبت صفة المنبوذ على المستوى الدولي بسبب رفضها الالتزام بنتيجة انتخابات عام ١٩٩٠ التي فازت فيها « الرابطة الوطنية للديموقراطية »، وبسبب بشاعة سجل حقوق الإنسان لديها.

وقد اختارت معظم الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان أن تفرض العزلة على نظام الحكم هناك؛ ولو أن بعض رسمي السياسات والخبراء قد اقترحوا اتخاذ بعض الخطوات لإقامة صلات محدودة معه بغرض الضغط عليه، قائلين إن الحكومة قد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية والسياحة والمعونة الإنمائية. وعلى الرغم من أن هدفها الشامل من ذلك هو تدعيم موقفها، وخصوصاً موقف العسكريين بها، فإنها تريد أن تحظى بالقبول على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب

يجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقوم بدور الريادة في الضغط لإرسال بعثة مشتركة بين هيئات الأمم المتحدة لتقدير احتياجاتهم.

التصدي للحالة الاقتصادية المتدهورة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة للضغط عليها من جانب الجهات التي قد تُقدم إليها المعونة، وذلك بالربط بين المعونة وبين الإصلاحات السياسية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ألمح مكتب الأمين العام للأمم المتحدة - الذي كان يبلح على إجراءات الإصلاحات^٢ - إلى أن الفرصة كانت متاحة، للحكومة وللمعارضة، للحصول على قروض من البنك الدولي بشرط إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة.

ولكن الحذر واجب بطبيعة الحال؛ إذ ورد في التقرير الذي أعده « معهد المجتمع المفتوح » أن معظم الأرباح المكتسبة من الاستثمارات الدولية « تؤول مباشرة إلى النظام الحاكم أو العصابة المحدودة من الجنود ورجال الأعمال المقرّبين من



قادة النظام^٣. وهكذا فيجب التأكد عند تقديم أية معونة إنمائية أن تعود الفائدة منها إلى المعوزين، وأن تشمل مناطق الحدود التي تقيم فيها الأقليات العرقية، وأن يجري تخطيط تقديمها وتنفيذها بعناية بحيث تشمل التعليم والصحة وإعادة غرس الغابات والبرامج الزراعية.

ولابد من التنويه بأن الحكومة دأبت على إخلاف وعودها بتقديم المعونة الإنمائية إلى جماعات الأقليات العرقية التي جنحت للسلم وألقت أسلحتها، مما يوحي لممولي البرامج الدولية بالنظر في إمكان تنفيذ المشروعات التي تعود بالفائدة على هذه الجماعات.

وريشما يتحقق ذلك يتعين على هيئات الأمم المتحدة العاملة في بورما، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، أن تضاعف من جهودها في إطار البرامج التي تنفذها فعلاً للتحقق مما يحتاج إليه النازحون داخلياً من معونة الإغاثة الإنسانية؛ بل يجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقوم بدور الريادة في الضغط لإرسال بعثة مشتركة بين هيئات الأمم المتحدة لتقدير احتياجاتهم. والواقع أن تقديم الأغذية والأدوية إلى النازحين داخلياً لم يحظ حتى الآن بالأولوية الواجبة؛ إذ توجد بعض العقبات، مثل صعوبة دخول البلاد، إلى جانب الخوف من أن تنتقل المعونة إلى أيدي العسكريين، ولا يستفيد منها إلا الحكومة؛ وذلك فضلاً عن النظرة الضيقة للجهات المانحة للمعونة، التي تركز على الأهداف الطويلة الأجل لإضفاء الديمقراطية على النظام الحاكم - بإعادة زمام السلطة إلى يدي أونغ سان سو كي و«الرابطة الوطنية للديموقراطية» - وتغفل الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين.

والواقع أن تدعيم البرامج التي تُنفذ عبر الحدود بصفة خاصة، بحيث يستفيد منها النازحون، من شأنه تلبية احتياجاتهم الإنسانية. وتدل أحداث التاريخ القريب على أن المنظمات الأهلية البورمية قد تمكنت من الوصول بالأغذية والخدمات الصحية عبر الحدود إلى النازحين داخلياً ممن يعيشون في عزلة. وكان من التطورات التي تبشر بالخير موافقة الحكومة في الآونة الأخيرة على طلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن يكون لها «وجود دائم في شتى الولايات الواقعة على الحدود». ومن شأن ذلك إتاحة الفرصة اللازمة لجمع المعلومات عن النازحين داخلياً وتقديم المساعدة إليهم. وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى تدعيم وجود هيئات الأمم المتحدة في مناطق الحدود أثناء محادثاته مع ممثلي الحكومة والمعارضة. كما يمكن حث حكومات المنطقة، مثل اليابان، على إثارة القضايا الإنسانية؛ ففي عام ١٩٩٨ قدمت الحكومة اليابانية

والديموقراطية معها، ولكنها يجب أن تشمل إعادة الاستيطان القسري وضرورة السماح للبعثات الإنسانية بدخول البلاد.

وما يزال عدد من الشركات الأوروبية والأمريكية يعمل في بورما مثل شركتي «توتال» و«أونوكال»، وورد أن السلطات تستخدم إعادة التوطين القسري والسخرة في بعض الأعمال الإنشائية مثل مد خطوط أنابيب النفط، مما يعود بفائدة مباشرة على هاتين الشركتين؛ بل إن المحاكم الأمريكية تنظر

معونة شبه إنمائية للمرة الأولى منذ عشر سنوات دون أن تضع أية شروط صريحة لذلك. ومن ثم لابد أن تتضمن استراتيجيات حقوق الإنسان والاستراتيجيات الإنسانية بصفة منتظمة حث الحكومة اليابانية على التعاون في تحقيقها، وينبغي - على غرار ذلك - حث حكومات رابطة دول جنوب شرقي آسيا، بعد أن وافقت على انضمام بورما إلى عضويتها في عام ١٩٩٧، على إثارة القضايا الإنسانية معها. وقد اقترحت تايلاند والفلبين التحلي «بالمرونة في التعامل» مع بورما وهي سياسة تدعو إلى مناقشة قضايا حقوق الإنسان

حالياً قضية مرفوعة عليها بتهمة التواطؤ في هذه الأعمال. وما دامت سمعتهما قد أصبحت في الميزان الآن، فلعل الوقت قد حان لحنهما على إعادة النظر في سياساتهما وأفعالهما، وإثارة بعض القضايا مع الحكومة مثل ضرورة تحاشي إخراج الناس من ديارهم، واتباع الإنصاف في التعامل مع العمال، وتعويض النازحين عما تعرضوا له بسبب النزوح.

الجزائر: الفراغ الإعلامي

لا نعرف إلا أقل القليل عن الأبعاد الحقيقية للنزوح الداخلي وأحواله في الجزائر، لأن الحكومة ترفض - بصفة عامة - السماح لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات اللاجئين بدخول الجزائر، خصوصاً منذ عام ١٩٩٧، وكذلك رفض زيارة كثير من الصحفيين. بل إن الذين ينجحون في القيام بزيارات ميدانية يواجهون القيود المتمثلة في تعذر وصولهم إلى النازحين والمخاطر الأمنية التي تكتنف ذلك، مما حال دون حصولهم على المعلومات الخاصة بالنازحين قسراً نتيجة لأعمال العنف. ويقدر بعضهم العدد الكلي بالآلاف، ويقدر البعض الآخر أعدادهم بعشرات الآلاف أو ما يربو كثيراً على ذلك. أما المؤكد فهو أن المواطنين الجزائريين بدأوا يفرون منذ عام ١٩٩٢ من القرى إلى البلاد والمدن الكبيرة خوفاً من المذابح التي

يرتكبها أفراد الجماعات الإسلامية المتمردة، وكذلك للفرار من القتال الدائر بين هذه الجماعات وقوات الأمن الحكومية، بل وفيما بين المتمردين أنفسهم. ولما كانت قوات الجيش والأمن كثيراً ما تحجم عن التدخل لوقف الاعتداءات على المدنيين (وربما وصل عدد القتلى، حسبما ورد، إلى نحو ١٠٠ ألف)، فقد غدا البعض يعتقدون أن أفراد قوات الأمن ضالعون هم الآخرون بصورة مباشرة في هذه الاعتداءات. وقد أشار البعض أيضاً إلى أن أحد أسباب النزوح يتمثل في المشروعات الحكومية للاستيلاء على الأراضي، وهي مشروعات لا يكاد يُعرف عنها شيء.

وكانت المخاوف الدولية من قيام دولة إسلامية في الجزائر دافعاً للبلدان الغربية على المؤازرة الضمنية للحكومة العسكرية التي ألغت انتخابات عام ١٩٩٢، ولكن قوات الأمن التابعة لهذه الحكومة اقتصرت انتهاكات صارخة مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، وحالات «الاختفاء». وفي غضون ذلك لم يتوقف الإسلاميون عن ممارسة القتل دون هوادة والبطش بكل من يرون أنه «عدو» للقيم الإسلامية الأصولية، وكل من له صلة مباشرة بالحكومة، كما

قامت بالاعتداءات وارتكاب الفظائع دون تمييز ضد سكان المناطق الريفية.

وعلى الرغم من المشاكل التي تكتنف الاتصال بالذين اضطروا إلى الفرار، ومشكلات الأمن، ومعارضة الحكومة لقيام جهات أجنبية بتقصي الحقائق، إلا أن نقاط الدخول ما تزال قائمة وهي تتيح الحصول على المعلومات ومراقبة أحوال الذين يُجبرون على الفرار. إذ ما يزال الصحفيون المحليون يمارسون نشاطهم، وكذلك منظمات حقوق الإنسان، رغم المضايقات والقيود المفروضة على هذا النشاط، بل إن بعض المنظمات غير الحكومية مثل «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»، و«الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان»، و«مجلس اللاجئين الجزائريين»، قد تمكنت من جمع بعض المعلومات عن النزوح القسري. كما تتمتع بعض هيئات الأمم المتحدة بوجود ميداني وخصوصاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمكن أن يعهد إليها بتقديم المعلومات اللازمة عن النازحين داخلياً على الرغم من عدم تعاملها بصورة مباشرة معهم.

يجب إيلاء الأولوية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحيث تصبح لها الأسبقية على السيادة الوطنية.

وكان أهم ما حدث أخيراً تولي حكومة مدينة زمام السلطة في إبريل/نيسان ١٩٩٩، وإعلانها العفو عن المتمردين الإسلاميين وتعهدتها بكسر شوكة العنف؛ وإذا كانت صورة إنجازاتها لم تتضح بعد، فإن القرائن تشير إلى أنها قد تستجيب للضغط الأجنبي. بل لقد سمحت الحكومة، حتى في عام ١٩٩٨، لوفود الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدخول البلاد، ثم أقامت مكاتب في شتى أرجاء الجزائر للنظر في حالات «الاختفاء». وبمقدور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حث الحكومة الجديدة على إنشاء مكاتب لحل مشكلات النزوح التعسفي، ودعوة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخلياً إلى زيارة البلاد.

وتستطيع وكالات التنمية أن تضطلع بدور ما في هذا الصدد أيضاً؛ فهي قادرة على استكشاف الآثار التي يخلفها نزوح سكان الريف على الإنتاج الزراعي الضعيف للجزائر وأزمة الإسكان في المدن. ويمكن أن تساعد برامج هذه الوكالات على استيعاب عدد محدود على الأقل من العاطلين الشبان الذين يمثلون نسبة تقدر بنحو ٧٠ في المائة من مجموع الشبان في الجزائر، فالأرجح أن ينضم العاطلون إلى صفوف المتمردين الذين تؤدي أنشطتهم إلى النزوح.

الخلاصة

مهما يكن من صعوبة أي حالة من الحالات، فلا بد أن تتوفر الاستراتيجيات اللازمة للتخفيف من حدة النزوح القسري. وتستطيع المنظمات الإقليمية، والحكومات المانحة للمعونة، والأمم المتحدة ممارسة الضغط في هذه الحالات. وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وخصوصاً «استخدام العنف في قمع الأقليات» يجب أن تكون لها الأسبقية على قضايا سيادة الدولة، وهذا من شأنه تشجيع مكتب منسق الشؤون الإنسانية على توجيه اهتمامه إلى حالات تركيا وبورما والجزائر.

وسوف يسوق البعض بطبيعة الحال الحجة القائلة بأنه من الأفضل إنفاق الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة الدولية على بلدان من الأرجح أن تتعاون معها، ولكن: ألا نخالف الضمير والمنطق إذا تجاهلنا ملايين النازحين داخل أوطانهم لا لشيء سوى أن حالتهم تعتبر أخطر من المعتاد؟

ومن المفروض أن توجه الأمم المتحدة اهتمامها إلى جميع النازحين داخلياً؛ وإذا كان أسلوب عملها هو التعامل مع الحكومات التي تطلب المعونة، فلا شك أنها تستطيع استخدام سلطتها التقديرية في مراقبة كل حالة على حدة والشروع في الإجراءات اللازمة لمساعدة الذين يقعون بوضوح في فجوات المسؤولية فيما بين الدول الأعضاء؛ فإذا لم تفعل ذلك كانت لا تنهض بمهمتها على الوجه الأكمل.

الكاتبة روبرتا كوهين هي المديرية المشاركة لمشروع مؤسسة بروكينغز الخاص بالنزوح الداخلي، وقد شاركت فرانسيس م. دينغ في

تأليف كتاب عنوانه: **Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement** E-mail: rcohen@brook.edu. (Brookings, 1998)

١ شارك في تقديم المعلومات المعروضة على اجتماع ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ أربعة محللين من أعضاء لجنة اللاجئين الأمريكية هم بيل فريليك، الذي زار تركيا، وجانا ميسون وهيرام روبرت اللذان زارا بورما، وستيف إدمنستر الذي أجرى البحث في أوضاع الجزائر. انظر المراجع التالية:

Bill Frelick, *The Wall of Denial: Internal Displacement in Turkey*, USCR, November 1999

للمزيد من التفاصيل انظر صفحة ٤١ من هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»: Jana Mason, *No Way Out, No Way In: The Crisis of Internal Displacement in Burma*, USCR, Jan. 1999; and Steve Edminster, *Internal Displacement in Algeria: The Information Void*, USCR, Jan 1999.

٢ يتمتع الأمين العام بتكليف من الجمعية العامة باستعمال مساعيه الحميدة في إجراء محادثات مع جميع أطراف الصراع وتشجيع التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية.

Mason, quoting Open Society Institute, ٣ 'Burma, Country in Crisis' ١٩٨٨.

William Branigan, 'Rights Victims in Burma Want a US Company to Pay', *Washington Post*, 4-13-99.